

مشاركة المنظمات غير الحكومية في آلية الرصد والإبلاغ: التحديات وأوجه القصور المحتملة

الأداة 16

قائمة معلومات

إن التحديات وأوجه القصور الموصوفة أدناه تتباين من سياق إلى آخر، وتعتمد على كيف تختار المنظمة غير الحكومية المشاركة في آلية الرصد والإبلاغ.

السيناريو 2: التوثيق والعضوية في فريق العمل القطري

الرصد والإبلاغ الاستباقي للانتهاكات المرتكبة من قبل الأطراف المسلحة قد يفرض مخاطر شخصية إضافية على الضحايا وعلى العاملين بالمنظمات غير الحكومية الذين يجمعون المعلومات الخاصة بالانتهاكات (الراصدين/المراقبين) وعلى المجتمعات. زيادة الظهور التي يؤدي إليها وجود صلة مسبقة بآلية الرصد والإبلاغ قد تهيئ أيضاً لخطر يتهدد المنظمة ككل.

المخاطر الأمنية:

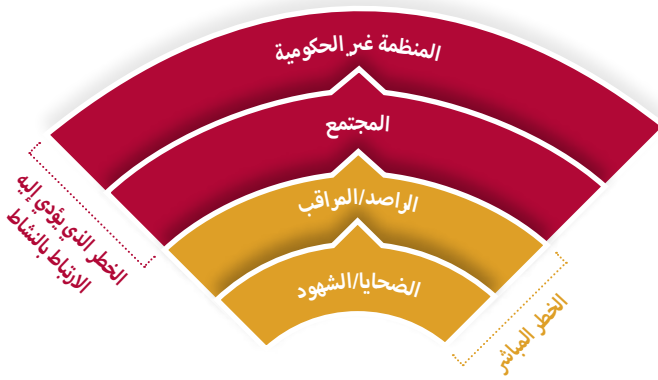
فيما يخص المخاطر الأمنية المرتبطة بالمشاركة في آلية الرصد والإبلاغ، فمن المفيد التمييز بين اثنين من السيناريوهات:

السيناريو 1: التنبيهات والاتصالات غير الرسمية

الكثير من المنظمات غير الحكومية تشارك في آلية الرصد والإبلاغ من خلال الإبلاغ بالمعلومات التي تصادفها أثناء نشاطها ببرامجها وأنشطتها القائمة في المناطق المتضررة من النزاعات. في هذه الحالات، فإن إبلاغ آلية الرصد والإبلاغ بالمستجدات لا يجلب بالضرورة مخاطر أمنية إضافية على من يديرون بالفعل المنظمات غير الحكومية. مبعث القلق الأساسي إذن هو احتمال انكشاف هوية المنظمة غير الحكومية أو الشخص الذي يمد آلية الرصد والإبلاغ بالمعلومات، سواء بعد خروج تلك المعلومات من عهدة المنظمة غير الحكومية، أو أثناء أنشطة التحقق التي تجريها الأمم المتحدة.

خيارات تخفيف الضرر:

- المناقشة والاتفاق مع منسق آلية الرصد والإبلاغ على بروتوكولات السرية الخاصة بالاتصالات وإدارة المعلومات التي توفرها منظماتك.
- Discuss and agree with the MRM focal point on a clear process and conditions for coordination and organization of verification activities in relation to cases reported by your organization, in particular when they include site visits and interviews.
- البحث في أمر إحالة المعلومات بشكل غير مباشر إلى آلية الرصد والإبلاغ عن طريق شبكة موثوقة أو عن طريق محفل أعرض نطاقاً، بما قد يساعد في تخفيف المخاطر الأمنية.
- المناقشة مع منسق آلية الرصد والإبلاغ/فريق العمل القطري والاتفاق معه على احتياطات يتم اتخاذها فيما يخص استخدام المعلومات المبلغة بها منظماتك، في أغراض المناصرة على الصعيدين القطري أو العالمي (كلما زاد ظهور المعلومات وانكشافها، زاد الخطر، لا سيما بالنسبة للمنظمات التي تعمل وحدها في مناطق بعينها).



خيارات تخفيف الضرر:

- قبل البت في أمر ما إذا كانت سيتم الانخراط في آلية الرصد والإبلاغ، وكيف، يجب تقييم مستوى الخطر الذي ينطوي عليه سياقك الخاص.
- تحديد حجم المخاطر (إن وُجدت) المستعدة منظمك لتقبلها واختيار النموذج الملائم للمشاركة في آلية الرصد والإبلاغ.
- تطبيق مقارنة "عدم الإضرار" على أعمال الرصد والإبلاغ، من أجل حماية الضحايا والمجتمعات من الانتقام.
- ضمان السرية التامة لدى جمع المعلومات الخاصة بالانتهاكات والتبليغ بها.
- المناقشة مع منسق آلية الرصد والإبلاغ، والاتفاق معه على تعريف سياسة لإدارة المعلومات، بما في ذلك سلسلة اتصالات واضحة التعريف بالمنسقين الأساسيين، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح.
- المناقشة والاتفاق مع منسق آلية الرصد والإبلاغ، على عملية وشروط واضحة لتنسيق وتنظيم أنشطة التحقق التي تجريها الأمم المتحدة على صلة بالحالات التي تبلغ بها منظمك، لا سيما عندما تشتمل أعمال التحقق تلك على زيارات للمواقع ومقابلات.
- النظر في أمر تبليغ آلية الرصد والإبلاغ بالمعلومات بشكل غير مباشر من خلال شبكة موثوقة أو من خلال منتدى أ عرض نطاقاً، وإن كان هذا يساعد في تخفيف المخاطر الأمنية.
- المناقشة والاتفاق مع منسق آلية الرصد والإبلاغ/فريق العمل القطري، على الاحتياطات الخاصة باستخدام المعلومات التي تبلغ بها منظمك في أغراض المناصرة على الصعيد القطري أو العالمي (كلما زاد الظهور، زادت المخاطر، لا سيما على المنظمات التي تعمل وحدها في مناطق معينة).
- التعرف على آليات الحماية المادية التي تقدمها هيئات أخرى، إن وجدت (منظمات غير حكومية، الأمم المتحدة، هيئات حكومية/ تابعة للدولة).

"ثغرة الاستجابة"

مع تركيز آلية الرصد والإبلاغ على تبليغ مجلس الأمن بالمعلومات، فهي تُرى أحياناً بصفتها منبئة الصلة عن الاستجابة المباشرة لاحتياجات الضحايا على الأرض. كان هذا مبعث إحباط للمنظمات غير الحكومية. لكن من المهم ملاحظة أنه فيما لا تتمتع آلية الرصد والإبلاغ بمكون استجابة برامجية، فإن الربط بالآليات الاستجابة هو من المبادئ التوجيهية لآلية الرصد والإبلاغ:

من الضروري أن تكون أعمال رصد الانتهاكات والإبلاغ بها وثيقة الصلة بالاستجابات المناسبة إزاء الانتهاكات المرصودة، سواء كان الأمر إحالة طفل إلى موفر خدمة، أو أعمال مناصرة واستجابات بأشكال أخرى. كان المقدر ألا تكون آلية الرصد والإبلاغ عملية للرصد والإبلاغ فحسب، إنما أن تؤدي أيضاً إلى استجابة حماية مناسبة.¹¹

ليس هذا النهج مقتصراً على آلية الرصد والإبلاغ فحسب، بما أنه يستند إلى المبادئ الأخلاقية السارية على أي نشاط لرصد الحقوق. من ثم فإنها ليست مسؤولية أفرقة العمل القطرية فحسب، إنما أيضاً مسؤولية أي شخص يرصد ويبلغ بالانتهاكات الجسيمة، سواء داخل أروقة الأمر المتحدة أو في صفوف المنظمات غير الحكومية. إن فهم دور آلية الرصد والإبلاغ بصفته عامل محفز وعامل للتمكين من الاستجابة على الأرض (وليس كآلية للاستجابة في حد ذاتها) وتوضيح كيف يمكن أن تسهم هذه الأمور في هذه العملية، قد يساعد في التخفيف من الإحباط المحيط بالصلة بين آلية الرصد والإبلاغ والاستجابة. استكشاف إمكانات آلية الرصد والإبلاغ في التمكين من الاستجابة (مثال: من خلال توفير أدلة تؤدي إلى تقديم التمويل، والمساعدة في المناصرة والبرامج) يمكن أيضاً أن يساعد في التصدي للآثار التي ليست لها خدمات إحالة مطبقة، وهي صعبة للغاية تحديداً على المنظمات غير الحكومية التي توثق الانتهاكات الجسيمة.

المصدقية والتحيّز:

قد تكون بعض المنظمات غير الحكومية مقربة بشكل طبيعي من مجتمع بعينه، أو من جماعة عرقية أو لغوية بعينها بسبب تركيبة أعضائها أو من واقع رسالتها الأساسية. وبعض المنظمات الأخرى قد لا تكون ناشطة على مستوى الدولة بالكامل، إنما تركز على منطقة بعينها في الدولة حيث ينشط واحد أو أكثر من الأطراف المسلحة. وقد تكون بعضها ناقدة للحكومة، وبعضها الأخرى داعمة للحكومة أو حذرة في انتقاد السلطات. هذه كلها عوامل قد تسهم في تحيز أو غياب للحياة، حقيقي أو مُتصوّر، يمكن أن يؤثر على مصداقية أية منظمة غير حكومية في إطار آلية الرصد والإبلاغ.

خيارات تخفيف الضرر:

- محاولة التعرف على العوامل التي قد تسهم في الرصد والإبلاغ الانتقائي أو المنحاز، من قبل منظمك، للانتهاكات الجسيمة.
- اعتماد معايير صارمة ومنهجية مستفيضة لجمع المعلومات والحقائق حول وقائع الانتهاكات الجسيمة. هذا أمر مهم وجوهري لضمان أعلى مستوى ممكن من الموضوعية، حتى عند رصد والإبلاغ بشأن مجموعة مختارة من الضحايا أو طرف مسلح بعينه في النزاع.

¹¹ دليل آلية الرصد والإبلاغ الميداني - آلية الرصد والإبلاغ الخاصة بالانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح، اليونيسف، أبريل/نيسان 2010، ص 13

الانتهاكات الجسيمة الستة - عدسة ضيقة تطل على أضرار النزاعات اللاحقة بالأطفال؟

كما ظهر في تقرير ماشيل لعام 1996، وهي وثيقة مؤسسة في إطار "أجندة الأطفال والنزاع المسلح" الخاصة بالأمم المتحدة، كان أثر النزاع على الأطفال أكبر من المواقف التي تغطيها الانتهاكات الجسيمة الستة. ومع دخول "أجندة الأطفال والنزاع المسلح" إلى اختصاصات مجلس الأمن في عام 2001، تم التركيز على استيضاح صلاتها بمسألة السلم والأمن الدوليين، ومن ثم صياغة الانتهاكات الجسيمة الستة بناء على القانون الدولي الإنساني. هذا بدوره ساعد في وضع إطار أوضح لآلية الرصد والإبلاغ. إن المنظمات غير الحكومية التي تشارك في آلية الرصد والإبلاغ - لا سيما تلك التي تستثمر موارد ومجهود وقت كثير فيها - قد تجد صعوبة في استيعاب التركيز حصراً على الانتهاكات الجسيمة الستة، في حين أنها ترصد جملة أعرض بكثير من المشكلات على الأرض. في حين أن المعلومات التي تبلغ مجلس الأمن من خلال آلية الرصد والإبلاغ تركز على الانتهاكات الستة، فإن التجارب القائمة في مختلف الدول أظهرت أن عملية الرصد والإبلاغ قادرة على تحسين رصد انتهاكات حقوق الأطفال على اتساعها، وفي الأمور المتعلقة بالحماية للضيقة بكل سياق من السياقات. في حين أن هذه المعلومات لا تُستخدم في أغراض الإبلاغ، فمن الممكن أن توفر قاعدة مهمة من الأدلة تستند إليها:

- أنشطة تحليل السياق في إطار آلية الرصد والإبلاغ.
- أعمال المناصرة والاستجابة لاحتياجات الأطفال المتضررين من النزاع على مستوى الدولة.

في كولومبيا بحث فريق العمل القطري المعني بالرصد والإبلاغ في كيف تتجسد الانتهاكات الستة عادة في السياق المحلي لضمان الوضوح والتماسك في أعمال الرصد والإبلاغ. أثناء ذلك النشاط، تم إلقاء الضوء على التشريد القسري بصفته سمة كبرى من سمات النزاع المسلح في كولومبيا، مع وجود صلات قوية تربطه بالانتهاكات الجسيمة. في حين أن التشريد القسري لم يُبلغ في حد ذاته لمجلس الأمن في إطار آلية الرصد والإبلاغ، فلقد تم ذكر الموضوع في التقارير السنوية وتقارير الدولة، لإلقاء الضوء على تبعاته وأثاره على الانتهاكات الجسيمة، لا سيما التجنيد القسري للأطفال، والحرمان من المساعدات الإنسانية، والعنف الجنسي في سياق كولومبيا تحديداً. ◀

منذ عام 2007 راح فريق عمل معني بالأطفال والنزاع المسلح يبلغ بشأن آثار النزاع على الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ولقد تم استعراض هذا الأمر في التقارير السنوية الصادرة عن الأمين العام منذ عام 2003 (لكن لم يتم إدراج أطراف). من بين الانتهاكات المرصودة من قبل فريق العمل ذلك هي الاعتقالات وأعمال الاحتجاز والمعاملة السيئة للأطفال من قبل القوات الإسرائيلية. تم تأطير هذه الأمور في إطار أعرض هو حقوق الأطفال، وتحديدًا المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل، لكنه يصف أيضاً تبعات تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما أن حالات الاحتجاز هذه تؤثر في الأغلب على الأطفال المشبه في صلاتهم بالجماعات الفلسطينية المسلحة. رصد احتجاز الأطفال، الذي قام به فريق العمل، قدم أدلة مهمة نفعت أعمال المناصرة على المستوى القطري.

أعمال التحقق الخاصة بالأمم المتحدة:

إن آلية الرصد والإبلاغ أنشئت بقرار من مجلس الأمن، والأمم المتحدة مُكلفة بتنفيذ الآلية. كما أن الأمم المتحدة مسؤولة عن دقة وصديقية المعلومات التي يتم جمعها من خلال آلية الرصد والإبلاغ، وعن إمكانية إخضاع تلك العملية للمحاسبة. لهذا السبب فإن الحالات التي يُبلغ بها مجلس الأمن رسمياً يجب أن يسبق تبليغه بها قيام شخص (أشخاص) معني بالأمم المتحدة بالتحقق منها. عملية التحقق تعتمد على السياق القائم، لكن على سبيل المثال فقد تشمل على إجراء مقابلات للمتابعة مع مصدر المعلومات الرئيسي. على أن الفاعلين بالأمم المتحدة لا يتمكنون دائماً من إجراء أعمال التحقق من الحالات المبلغ بها، إما بسبب قيود على الوصول أو قيود أمنية، أو بسبب عدم كفاية العاملين. المعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية قد تمر إذن دون تحقق، وقد تُسجل بصفقتها "مزاعم" لا أكثر، أو "قيد التحقق منها"، وهو ما يعني أن تبقى ذات ثقل أقل من المعلومات "المحققة من قبل الأمم المتحدة". هذا قد يؤدي إلى إحساس بالإحباط واليأس في أوساط المنظمات غير الحكومية والمجتمعات، الذين يتوقعون قدراً أكبر من المتابعة بشأن المعلومات التي تم التبليغ بها وكشفها، وأحياناً ما تم ذلك بعد مخاطرة كبيرة من طرفهم.

خيارات تخفيف الضرر بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية:

- المناقشة مع منسق آلية الرصد والإبلاغ بشأن سعة التحقق والتواصل مع الأمم المتحدة في المناطق الجغرافية التي تغطيها منظمك.
- استكشاف - مع منسق آلية الرصد والإبلاغ - الخيارات المرتبطة بالسياق القائم، من أجل تجاوز مشكلات الوصول أو السعة، المؤثرة سلباً على أعمال تحقق الأمم المتحدة.
- المناقشة مع منسق آلية الرصد والإبلاغ حول الخيارات المتاحة للاستجابة والمتابعة، والتي ما زالت متوفرة على الصعيدين المحلي

الأدوات ذات الصلة

- **الأداة 15 - مصفوفة "خيارات مشاركة المنظمات غير الحكومية في آلية الرصد والإبلاغ"**
- **الأداة 43 - قائمة تحضيرية "تيسير أعمال تحقق الأمم المتحدة من وقائع الانتهاكات الجسيمة"**
- **الأداة 18 - أسئلة توجيهية للتقييم الذاتي "تقييم المخاطر الأمنية قبل الانخراط في آلية الرصد والإبلاغ"**
- **الأداة 17 - أسئلة توجيهية "استيضاح الأهداف والتوقعات قبل الانخراط في آلية الرصد والإبلاغ"**
- **الأداة 31 - قائمة معلومات "ما المعلومات المطلوبة لآلية الرصد والإبلاغ؟"**
- **الأداة 46 - قائمة معلومات "إدارة المعلومات"**
- **الأداة 38 - دراسة حالة "الرصد بقيادة المجتمع في جنوب شرق ميانمار"**

موارد أخرى

- *The Monitoring and Reporting Mechanism on Grave Violations against Children in Armed Conflict in Nepal: A Civil Society Perspective, Partnerships for Protecting Children in Armed Conflict (2012).*

أو القُطري بالنسبة للحالات التي لا يمكن "أن تحقق الأمم المتحدة منها".

- أخذ احتمالات تحقق الأمم المتحدة في الاعتبار لدى التفكير في المخاطر والمزايا الممكنة جراء أعمال الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة في منطقة معينة.
- في المناطق حيث احتمالات تحقق الأمم المتحدة متدنية والمخاطر الأمنية كبيرة، يمكن التفكير في التواصل من خلال خدمات الاستجابة فحسب، أو من خلال التنبيهات أو التبليغ غير الرسمي.
- المناقشة - والاتفاق - مع منسق آلية الرصد والإبلاغ حول عملية واضحة للتنسيق والتنظيم لأنشطة التحقق على صلة بالحالات التي تبلغ بها منظمك، لا سيما ما يخص زيارة المواقع وإجراء المقابلات.

خط العمل:

عادة ما تنخرط المنظمات غير الحكومية في دعم تنفيذ خطط العمل، لا سيما من خلال البرامج الداعمة للضحايا وإعادة دمج الأطفال المنفصلين عن الجماعات والقوات المسلحة. لكن خطط العمل هي اتفاقات موقعة بين الحكومة أو الجماعة المسلحة من جهة، والأمم المتحدة من جهة أخرى. لكن لأن مرحلة التفاوض والرصد (بالأساس زيارة المواقع) الخاصة بخطة العمل يمكن أن تكون ذات حساسيات سياسية، فهي تبقى كما درجت العادة مسألة تتولاها الأمم المتحدة وحدها. من ثم، يمكن أن تحد مرحلة التفاوض والرصد الخاصة بخطة العمل من مشاركة المنظمة غير الحكومية، لا سيما المنظمات غير الحكومية الأعضاء في أفرقة العمل القُطرية، أو التي تنخرط بنشاط في جميع جوانب تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ.

كانت منظمات غير حكومية قُطرية أعضاء في فريق العمل القُطري الخاص بنيبال وأسهمت في الإبلاغ بالانتهاكات الجسيمة في نصف مناطق الدولة تقريباً. عندما حل وقت الحوار مع الحزب الشيوعي الوندوي النيبالي (الماوي) حول خطة العمل المحتملة لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم (وتم توقيع هذا الاتفاق في ديسمبر/كانون الأول 2009)، عارض الماويون مشاركة المنظمات غير الحكومية في المفاوضات وفي تنفيذ خطة العمل. ارتأت المجموعة أن المنظمات غير الحكومية تعد أطرافاً نظيرة متحيزة، في حين اعتبرتها الأمم المتحدة أكثر حياداً. لم تشارك المنظمات غير الحكومية في المناقشات الخاصة بخطة العمل سواء قبل التوقيع أو بعده، ولم توفر أي مدخلات بشكل غير مباشر، إذ أن المناقشات تطورت فعلياً خارج إطار فريق العمل القُطري.

لكن في حالة ميانمار كانت منظمات غير حكومية دولية أعضاءً في فريق العمل القُطري، وقد عاونت الأمم المتحدة في رصد وتنفيذ خطة العمل الموقعة مع القوات المسلحة في يونيو/حزيران 2012.